



بيان لجنة السياسة النقدية

٤ فبراير ٢٠٢١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٤ فبراير ٢٠٢١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٢٥٪ و ٨,٧٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

انخفض المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر الى ٥,٤٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ من ٥,٧٪ في نوفمبر ٢٠٢٠، مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض اسعار الخضروات الطازجة . ويرجع ذلك إلى كل من النمط الموسمي لأسعار الخضراوات الطازجة بالإضافة إلى التلاشي الجزئي لصدمة العرض التي شهدتها أسعار الطماطم في نوفمبر ٢٠٢٠. كما انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٣,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٤,٠٪ في نوفمبر ٢٠٢٠.

وبناءً على ذلك، سجل التضخم العام السنوي في الحضر معدلاً متوسطاً قدره ٥,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، وهو أقل من الحد الأدنى للنطاق المستهدف والبالغ ٦٪ والمعلن في عام ٢٠١٨. ويرجع هذا الانحراف عن النطاق المستهدف الى كل من أثر انتشار جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة لها على النشاط الاقتصادي. وبالإضافة لذلك، اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات لتجنب أي نقص ناتج عن المعروض من السلع في السوق، وهو ما ساهم أيضاً في خفض معدلات التضخم. وعلى الرغم مما سبق، وبالنظر إلى توازنات المخاطر، اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات بشكل استباقي من أجل دعم النشاط الاقتصادي بما يتسق مع تحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وتشير البيانات الأولية الى ان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سجل ٠,٧٪ وذلك خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقارنة بسالب ١,٧٪ خلال الربع الثاني من ذات العام. وقد استمرت بعض المؤشرات الأولية من ناحية الطلب في التعافي خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. كما انخفض معدل البطالة ليسجل ٧,٣٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٦٪ خلال الربع الثاني من ذات العام.

وعلى الصعيد العالمي، لا يزال النشاط الاقتصادي ضعيفاً على الرغم من تيسير الأوضاع المالية العالمية، وذلك نتيجة الأثر السلبي لكل من الموجة الثانية لانتشار جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة لها على آفاق الاقتصاد العالمي على المدى القريب. وعلى صعيد آخر، فإن مسار تعافي الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على مدي فاعلية و توافر وسرعة توزيع اللقاحات الخاصة بجائحة كورونا والتي بدورها قد تخفف من حالة عدم اليقين السائدة على المدى المتوسط. وفي ذات الوقت، استمر ارتفاع الأسعار العالمية للبترومل مدفوعاً بتطورات من جانب العرض.

وفي ضوء ما سبق، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg